العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض النفقات العامة بما في ذلك قطاعات التعليم والرفاه الاجتماعي والى المحافظة على مستوى الاجور وعلى نسبة البطالة. وقال مستشار وزير المالية ان الميزانية الجديدة ستكون اقل بنسبة ٣٪ عن الميزانية السابقة.

وتتألف ميزانية الحكومة الثانية لتكتل، الليكود، من:

١ ـ ١٥٧ مليار شيكل تساوي ٣٥٪ من الميزانية لتسديد الديون؛ ٢ ـ ١٢٩ مليار شيكل للامن (الدفاع)، تساوي حوالي ٢٨,٤٪؛ ٣ ـ ١٤٨ مليار شيكل للنفقات الحكومية وموازنة الوزارات مع موازنة التطوير وتبلغ نسبتها حوالي ٢٠,٥٪ ويضاف اليها ٤٠ مليار شيكل للاسكان. وطالبت وزارة المالية بتقليص فعلي في ميزانية الوزارات بنسبة ٧,٥٪ في الوقت الذي عارضت فيه الوزارات هذا الاقتراح، واتفق على تخفيض تتراوح نسبته بين ١ و٦٪ باستثناء وزارة الدفاع التي تتلاقى النقص من حساب المساعدات الامريكية، ووزارة الاديان التي تضاعفت ميزانيتها.

واشارت الصحافة الاسرائيلية الى ان مصادقة الحكومة على الميزانية المالية قد منحت يورام اريدور صلاحيات واسعة، وحتى حق الاشراف على موازنات ونفقات الوزارات الاخرى، في الوقت الذي لا يستطيع معه الادعاء ان الحكومة فرضت عليه ميزانية تضخمية (**عل همشمار**، ٢٢/٢/١٩٨٢). واعلن اريدور بانه سيخفض نسبة التضخم الى ٩٠٪.

وعلى عكس كل الوعود فقد وصل تردي الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل الى مرحلة كادت تؤدي الى سقوط حكومة بيغن في اواخر ١٩٨٢ حين دعا غاد يعقوبي رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست الى مناقشة الوضع الاقتصادي واسفر التصويت عن تعادل الاصوات بين الائتلاف الحكومي والمعارضة.

ووصف غاد يعقوبي ارتفاع الاسعار بأنه اكبر عملية نصب مارسته سياسة الليكود الاقتصادية المسماة «بالاقتصاد الصحيح». واضاف يعقوبي «انه على الرغم من التضحية بدعم الاقتصاد والانتاج، وبالرغم من تفاقم وضع العملة الصعبة، فقد ارتفعت الاسعار في السنة الماضية بما يزيد عن ١٣٠٪، وكانت تلك هي النتيجة المباشرة لاقتصاد «الانتخابات المبذر» (**دافار**، ١٦/١/١٩٨٣).

وبالفعل ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة ١٥٣,٤٪ والسكن ١٣٣٪ والالبسة والاحذية بنسبة ١٠٨٪ والخدمات الصحية بنسبة ١٣٧٪ والتعليم والثقافة والتسلية بنسبة ١٣٦٪ والمواصلات العامة بنسبة ١٥٩٪ والمفروشات والاثاث بنسبة ١١٥٪ (**هاتسوفيه**، ١٨/١/١٩٨٢).

ولقد ارتفع جدول الاسعار للمستهلك خلال ثلاث سنوات (من شباط/ فبراير ١٩٨٠ وحتى شباط/ فبراير ١٩٨٣) باكثر من ٩٠٠٪. ويعني ذلك ان الاسعار قد ارتفعت حوالي عشرة اضعاف. وانخفضت قيمة الشيكل في العام ١٩٨٢، بنسبة ١١٥٪ للدولار الذي اصبح يساوي ٣٥,٨٠ شيكل في نهاية كانون اثاني (يناير) ١٩٨٣، وارتفعت نسبة التضخم الى ١٣١,٥٪.

وادى استمرار ارتفاع الاسعار وتسارع نسبة التضخم الى تدهور القيمة الفعلية للاجر، مما دفع الحكومة الى زيادة الاجور. وبقيت الزيادة اسمية بسبب ارتفاع قيمة النفقات عامة وبتاريخ ٢٤/١/١٩٨٣، تقدمت المعارضة باقتراح الى الكنيست لحجب الثقة عن الحكومة بسبب فشلها في مواجهة مشكلة الفقر.

وانخفضت قيمة الصادرات من البضائع الاسرائيلية بنسبة ٧٪، من ٥٣٣٤ مليون دولار في العام ١٩٨١، الى ٤٩٦٣ مليونا في العام ١٩٨٢. وكانت نسبة الانخفاض في الصادرات الصناعية (من دون الماس) ٤,٢٪ وفي الماس ١٥٪ وفي الصادرات الزراعية ١٠٪، وازدادت قيمة الواردات بنسبة ٨٪ وبلغت ٧٩٣٩ مليون دولار، فازداد العجز التجاري بحوالي مليار دولار، وبلغت القيمة الاجمالية للعجز ٣,٢ مليار دولار، وكانت ٢,٤ مليار دولار في العام ١٩٨١. ووصل العجز في ميزان المدفوعات الى ٤,٥ مليار دولار (عدا عن النفقات العسكرية). وتفاقمت الديون الخارجية والداخلية، فبلغت الخارجية منها ٢٦,٧ مليار دولار (اي بزيادة خمسة مليارات دولار في العام ١٩٨١/ ١٩٨٢ وحده). وبلغت قيمة الفوائد التي تدفعها اسرائيل عن ديونها الخارجية ٣,٥ مليار دولار (اي، ما يعادل مجموع ربح الصناعية الاسرائيلي) حسب ما ورد في تقرير المحاسب العام المقدم للكنيست (**الاتحاد**، ٧/١٢/١٩٨٢). وبلغ حجم الديون الداخلية التي حان سدادها حوالي ١٠ مليار دولار (**هآرتس**، ١١/٢١/١٩٨٣).

وواضح ان هذا التدهور الاقتصادي الذي لم تشهد اسرائيل مثيلا له، كان النتيجة الطبيعية لسياستها العدوانية، وبالتالي فقد كان نتيجة مباشرة للعدوان الذي شنته على لبنان في صيف ١٩٨٢. فتكاليف الغزو كان لا بد لها من ان تنعكس على الاقتصاد الاسرائيلي، بالرغم من الجرعات التي يتناولها من حساب مختلف انواع المساعدات المباشرة وغير المباشرة المعلن عنها وغير المعلن.

والاعلان عن ارتفاع ارقام الاستهلاك العام الذي بلغ ١٧٨,٩ مليار شيكل في العام ١٩٨٢، وارقام